

وفي الظهار وان ضرع باب النذر لا كفارة في نذر المعصية
وقال ابن جوي به في روايه ولو قال ان شئني الله
يصي تصدقة بمالي لزمه التصديق بجماعته وقالت
الحنفية بثلاثة الركوع استجابا وبه قال وان لم يكن
ركوعا وعنه انه يرجع الى نيته وقيل الثلث من كل
مال ومن قال حال الحاج ان فعلت كذا فعلى صدقة
او فعلى الحج خيرين الاتيان بالملتزم وكفارة يمين
وبه قال وعنه الكفارة فقط والزم الوفا بالملتزم وعنه
الكفارة ورخ وقيل بتصديق بثلث ماله وتعيين الحج
وقوله لله علي كذا اقول له ان جري كذا فعلى كذا
في الاظهر وقال الباقر عليه كفاة ولو نذر ذبح ولده
لم ينعقد وقالوا خلا احمد في روايه يذبح شاة و
يتصدق بها ونذر المباح لا ينعقد في اصح الوجهين
وقال ينعقد ويخير بين الوفا والكفارة ولو نذر
الصلاة بالمسجد الحرام في احد القولين ولم يلحقه
ولو نذر صلاة لرمه زكعتان في الاظهر وقال ركه
في روايه **باب القضاء** هو فرض كفايه يتعين عند
عدم الغير ويشترط كونه مجتهدا او متعده وقال ليس
بفرض كفايه في المشهور ويكره في المسجد وقال الباقون
قوت لا ولا بد من الذكوره وصح قضاء المرأة فيما شهد
فيه ولا بد من المترجم من بعد ثبوت به الحق والكتفي
بالراه وقال يكفي في احد وعنه كالشافعي ولا بد من

المدينة وبيت المقدس وما جازع الحرام
في نذر ذبح ولده
في نذر ذبح ولده
في نذر ذبح ولده

العدالة

العدالة باطنا والكتفي بظاهرها في غير قصاص واحد
وما اذا طعن فيه الشهور عليه وقال في روايه يكفي
الاسلام ولا يقبل الحج الا بفسر وقبله مطلقا وقيل يقبل
اطلاق الفقيه ولا بد من العارح من الذكوره ومنعه
وبه قال في روايه ويكفي قول في الاظهر ولا يرضى
وبه قال وقيل يزيد ذلك غير الفقيه مع قوله على
ولي ويجعل بكتاب القاضي الى القاضي في غير حد والله
تعالى وقيل في كل شئ واشتفى الحد والقصاص والنكاح
والطلاق والحلج وبه قال ولا يكفي قول الشاهدات
هذا اكتاب فلان اليك وقيل في روايه يكفي ولا يعمل
لكتاب اذا كان المكتوب اليه في البلد خلا فاللطوى
منه **باب القسمة** هي في الممتثلات اقرار في الاظهر
وقيل ان استوت الاعيان والصفات وقال اقرار
مطلقا متصح قسمة الموقوف من المطلق والنهار ويجبر
المتصح حيث لا ضرر على الطالب في احد الوجهين
وقيل يجبر مطلقا وقيل لا اجبار بل بيع واجرة القسار
على قدر الانصبا وجعلها على الروس وبه قيل في
روايه وهي على الكل وجعلها على الطالب وبه قال
اصحاب احمد ويقسم الرقيق بالقيمة ومنعه **باب**
الدعوى واليمين يستدعي الحاكم المطلق لفصل
الخصومة وان لم يكن بينهما معامله وقيل تعتبر
المعامله وبه قال في روايه ولا يحضر الخصم من

Copyrighted material